دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	حقوق المؤلفين والنشر الالكتروني في بيئة الانترنت فرص البقاء واحتمالات الاندثار
المصدر:	مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية
الناشر:	مكتبة الملك فهد الوطنية
المؤلف الرئيسي:	أوبنهيم، تشارلز
مؤلفين آخرين:	محمد، محمد إبراهيم حسن(مترجم)
المجلد/العدد:	مج 11, ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2006
الشهر:	يناير
الصفحات:	208 - 234
رقم MD:	34146
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	حقوق التأليف، النشر الالكتروني ، الانترنت ، البيئة الالكترونية ، قواعد المعلومات، البريد الالكتروني ، الحاسبات الالكترونية، الفهرسة المقروءة الياً ، الملكية الفكرية ، التأليف ، مصادر المعلومات ، البحث في الانترنت ، تكنولوجيا المعلومات، محركات البحث ، تكنولوجيا الاتصالات ، وسائل الاتصال ، ثورة المعلومات ، خدمات المعلومات ، الحكومة الالكترونية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/34146

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

حقوق المؤلفين والنشر الإلكتروني في بيئة الإنترنت :

فرص البقاء واحتمالات الاندثار(*)

ترجمة : محمد إبراهيم حسن محمد **

التمهيد :

تتناول الورقة قانون حق التأليف ومستقبله في ظل البيئة الإلكترونية، إذ يُواجه أصحاب حق التأليف في البيئة الإلكترونية المتشابكة بعدد من القضايا والمشكلات التي يرجع السبب في وجود غالبيتها إلى السهولة التي يمكن من خلالها استنساخ المواد. وتشير الورقة أيضًا إلى بعض نماذج القضايا القانونية في هذا الصدد.

كما تناقش الورقة كذلك الاستجابة لبعض الضغوط في كل من الاتجاهات والتشريعات، لا سيما فيما يتعلق بدليل الاتحاد الأوربي التوجيهي الخاص بحماية حقوق استخدام قواعد البيانات، ودليل الاتحاد الأوربي التوجيهي الخاص بحق التأليف. لقد انتهت الورقة إلى أن حق التأليف سيبقى في شكله الحالي، وهذا يبعث على دعمه من خلال الوسائل التي من شأنها زيادة حقوق الملكية. وإذا أردنا لحق التأليف أن يبقى ويستمر؛ فمن الضروري إيجاد أفكار غير تقليدية لزيادة التعاون بين أصحاب حق التأليف من جهة والمستفيدين من جهة أخرى.

(*) Oppenheim,Charles. Does Copyright Have any Future on the Internet? .- Journal of Documentation .- Vol. 56, No.3 (May 2000) .- pp. 279-298.

** ليسانس في المكتبات والوثائق والمعلومات من جامعة القاهرة عام ١٩٩٥م.
- ماجستير في التخصص نفسه من الجامعة ذاتها عام ١٩٩٩م.
- دكتوراه في التخصص نفسه من الجامعة ذاتها ، فرع بني سويف عام ٢٠٠٣م.
- يعمل الآن مدرسًا بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة المنيا.

المقدمة :

يعد نمو الإنترنت واحدًا من أكثر اللمحات المميزة للعقود الأخيرة من القرن العشرين، سواء من حيث عدد رسائل البريد الإلكتروني التي يتم تراسلها، أو عدد صفحات الويب المتاحة على الشبكة، أو عدد الأفراد المستخدمين للشبكة، أو الأنشطة التجارية الآخذة في النمو والمتصلة بالإنترنت مثل: ما يقوم به موقع مؤسسة أمازون.كوم. ومما لا شك فيه أن أي نمو مطرد في الإبداع التكنولوجي يتسبب تلقائيًا في إحداث إرباك للبنى والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكائنة.

ودائمًا ما تعكس التشريعات والقوانين التي تصاغ تحت ضغوط ما عدم القدرة على التكيف مع الوضع الحالي. فعلى سبيل المثال، يرى عدد من الخبراء أن القوانين الحالية لحقوق التأليف والحقوق المجاورة لم تعد قابلة للتطبيق في بيئة الإنترنت[١]. ويتضح من تعليقاتهم أنها مبنية على فروض ثلاثة: الأول حرية المستفيدين من الإنترنت والتي تعني أن الأشكال الجديدة من الخدمات التي تنطوي على دفع رسوم مالية نظير الحصول على الإجازة التي تكسب حاملها حق الإفادة من الخدمات؛ ينبغي أن تُصاغ دون أن تتعرض لحقوق التأليف. الثاني: الطبيعة العالمية للإنترنت والتي تجعل من المستحيل التحكم فيما يُبث من خلال القوانين التي غالبًا ما تتسم بالطابع المحلي. الثالث: السهولة المفرطة التي تساعد على استنساخ المواد وما يقابلها من صعوبة تواجه محاولات ضبط الأشكال المختلفة لعمليات الانتحال؛ ذلك أنه على المستوى التطبيقي لا يمكن فرض قانون حق التأليف التقليدي على المستفيدين من الإنترنت. على الجانب الآخر، يعتقد معظم خبراء قانون حق المؤلف[٢] أن القانون بإمكانه البقاء والاستمرار والقيام بدور إيجابي ومفيد تجاه الإنترنت.

ومن المفروض أن يكون لدى جمهور القراء والمستفيدين ألفة ودراية بالمبادئ الكامنة وراء حقوق المؤلف مثل: الملكية، والمدة الزمنية، والقوانين المحددّة، والاستثناءات التي يمنحها قانون حق المؤلف (انظر نصوص المعايير في هذا الصدد[٣-٦])، ومن المفترض أيضًا أن يكون القراء والمستفيدون على دراية بالتطورات الجارية ذات الصلة بالإنترنت.

وكما هو معروف أن حق التأليف يكفل الحماية اللازمة للعمل والمهارة اللذين يبذلهما شخص ما (سواء كان هذا الشخص مؤلفًا، فنانًا، أو أي مبدع آخر) في ابتكار عمل غير مسبوق،

وعلى الإنترنت تكون المادة في الأساس نصية حتى وإن تداخلت الصور الثابتة والمتحركة والأصوات والصور الإعلامية الأخرى مع النص. ومنذ أن أصبحت الأنماط الحديثة من المواد التي تختزن في الخادمات المتصلة بالإنترنت في صورة بيانات؛ يتم التعامل معها على أنها أعمال أدبية أو تأليفية Literary Works .

إلى جانب عنصر الابتكار، ينبغي أن يكون هناك حد أدنى لطول المادة أو تعدادها كي تتمتع بالحماية من جانب قانون حق التأليف. وهكذا ، فإن كلمة واحدة أو بضع كلمات قد لا يكون من الضروري توفير الحماية اللازمة لها ، وفي هذا الصدد تتنوع السلطات التشريعية فيما بينها بما قد يجعل بعضها يعتبر أن الجملة الواحدة جديرة بأن تحظى بالحماية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البيانات لكي تحظى بالحماية اللازمة من خلال قانون حق التأليف ينبغي أن تثبّت بطريقة أو بأخرى، والتثبيت قد يكون إما بوضعها على الورق أو الأفلام الفوتوغرافية أو التسجيلات الصوتية ... إلخ. وبالنسبة للمعلومات الإلكترونية فتثبت من خلال تسجيلها كبيانات مقروءة آليًا.

ويختلف قانون حق التأليف من دولة لأخرى، إلا أن معظم الدول تحكمها معاهدات واتفاقات دولية، أهمها على الإطلاق معاهدة برن Berne Convention ، والاتفاقية الدولية لحقوق المؤلفين Universal Copyright Convention . وتقدم هذه القوانين الحد الأدنى من القوانين الأساسية في كل دولة من الدول المنضمة للمعاهدة، وتتيح هذه القوانين أيضًا حماية متبادلة لأعمال المؤلفين الوطنيين مع مختلف الدول الأخرى .. الأمر الذي يمنح أعمال المؤلف الأمريكي مثلاً نفس القدر من الحماية التي يتيحها قانون حق التأليف البريطاني كما لو كان هذا المؤلف بريطانيًا.

وتتضح أهمية المعاهدات ليس فيما يتعلق بالمكان الذي شهد عملية إنتاج أو ابتكار المادة وإنما فيما يتعلق بالمكان الذي شهد عملية انتحال تلك المواد. فعلى سبيل المثال، إذا قام شخص ما باستنساخ كتاب كُتب بواسطة أحد المؤلفين الفرنسيين ثم نشر في الولايات المتحدة؛ فإن القانون الذي يطبق في هذه الحالة هو قانون الدولة التي ارتكبت فيها جريمة الاستنساخ وليس القانون الفرنسي أو الأمريكي.

هذا ويوجد بعض القضايا المثيلة على الإنترنت، فإذا ما قام شخص ما في بريطانيا بتحميل بعض البيانات التي تم ابتكارها على حاسب آلي موجود بالولايات المتحدة، ومن ثم فإن

ما يطبق في مثل هذه الحالة هو القانون البريطاني وليس القانون الأمريكي. ومهما يكن من أمر، فإن هذا هو السيناريو المثالي الذي قد يُخترق في كثير من الأحيان في ظل الكثير من المواقف المعقدة التي أوجدتها البيئة الدولية ذات الطبيعة المتشابكة. ويتضح ذلك من النموذج التالي: إذا قام شخص ما في المملكة المتحدة بإصدار أوامر لحاسب آلي موجود بالولايات المتحدة باستنساخ كميات هائلة من البيانات المقروءة آليًا ثم بثها إلى حاسب آلي موجود في المملكة العربية السعودية، فما هو القانون الذي سيطبق في هذه الحالة؟ دعنا نتصور أن مثل هذا الحدث مدرج في القانونين الإنجليزي والأمريكي؛ بيد أنه لم يكن مدرجًا في القانون السعودي. فعلى من تقع المسئولية؟ إن البيانات بدأت وانتهت رحلتها بعيدًا عن المملكة المتحدة، وليس على المملكة المتحدة أية مسئولية سوى أنها كانت مصدرًا للتعليمات فحسب. كما أن الشخص المسئول عن الحاسب الآلي في المملكة العربية السعودية قد لا يعلم شيئًا عن التعليمات التي تسببت في إضافة البيانات إلى الحاسب الخاص به، والأكثر من ذلك أنه ربما لا يستحسن مثل هذا التصرف، ومن ثم يوجد كثير من الجدل وليس هناك ثمة اتفاق حول قوانين الدول التي يجب تطبيقها. إن هذا الجانب من القانون الدولي والمعروف "بتضارب القوانين" يتضح بقوة في قضايا الإنترنت.

وتؤدي هذه الآراء - حتمًا - على التفكير في ضرورة وجود قانون عالمي موحد لحق التأليف، ولقد قُدمت الكثير من المقترحات في هذا الصدد. على أية حال، لا يوجد في الوقت الحالي أي تحرك نحو التنسيق بين قوانين الدول المختلفة. ففي واقع الأمر إن الجهود الحالية الرامية للتنسيق بين قوانين عدد محدود من الدول لا يزال محل أخذ ورد، ولعل أبرزها دليل الاتحاد الأوربي التوجيهي الخاص بحماية حقوق استخدام قواعد البيانات EU Database Directive؛ تلك المحاولة التي أسفرت عن عالم مليء بالمشكلات التي تمت مواجهتها.

إن ذلك ليبرهن على مدى صعوبة التوصل إلى اتفاق .. الأمر الذي أدى إلى ترك الكثير من التفاصيل الخاصة بالإجراءات الوطنية لتقديرات الدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، مُنحت الدول الأعضاء في هذا القانون الحرية المطلقة لتحديد الاستثناءات الجديدة في قانون حق التأليف، وفي قانون حق استخدام قواعد البيانات المقرر اعتماده. وكانت نتيجة ذلك أن تحقق التناغم في

نهاية الأمر ولكن بصعوبة. وتوضح هذه المحاولة للتوصل إلى قانون واحد حول حق التأليف بين عدد قليل من الدول ذات النظم الاقتصادية والثقافية المتشابهة في أن القانون العالمي الموحد لحق التأليف لن يخرج إلى حيز الوجود إلا بعد مدة طويلة على أقل تقدير.

الانتحال والاستثناءات المرتبطة بحق التأليف على الإنترنت:

لكي تتم عملية الانتحال، يتعين على الفرد القيام بالاستنساخ الكامل لعمل محمي بواسطة قانون حق التأليف أو للجزء الجوهري أو الأساس منه، أو بإجراء أية أنشطة أخرى محدودة على المادة المنتحلة كالتعديل مثلاً. ويوجد خلط واضح بين المستفيدين فيما يتعلق بمعنى "الجوهري أو الأساسي" وينبغي ألا تفهم كلمة "جوهري" على أنها "الغالبية".

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود اختبارين للحكم على عملية الاستنساخ. لم يتم بناء هذين الاختبارين في ضوء قانون معين، لكنهما يقدمان قاعدة جيدة للوقوف على نوعية الاستنساخ. الاختبار (السؤال) الأول يكون بطرح السؤال الآتي: "ماذا لو فُقدت المادة المستنسخة من النص الأصلي، ما هو حجم الضيق الذي سيلحق بالمؤلف؟". إن فرصة الشخص الذي تم استنساخ أعماله في استرداد حقوقه تتوقف على قدرته على إثبات أن الجزء المستنسخ من أعماله جوهري أم لا أمام ساحات القضاء. والاختبار (السؤال) الثاني هو "هل ستصبح المادة المستنسخة بديلاً كافيًا عن الأصل أم لا؟". بعبارة أخرى هل سيشعر القارئ بأنه قد قرأ كل ما يريد ولم يعد بحاجة للاطلاع على الأصل؟ إذا كانت الإجابة بنعم فإن هذه النسخة هي في الحقيقة الجزء الأساس والجوهري من العمل الأصلي. في ضوء هذا النوع من التحليل، فإن الكثير من عمليات الاستنساخ للمواد المتاحة على الإنترنت هي لأجزاء جوهرية من الأصل، ومن ثم فإن ذلك يعد انتحالاً.

قد تكون بعض حالات الاستنساخ مصرحًا بها كواحدة من بين الاستثناءات التي يتيحها قانون حق المؤلف مثل: التعامل العادل Fair Dealing في المملكة المتحدة، والاستخدام العادل Fair Use في الولايات المتحدة، والاستنساخ الشخصي Private Copying في القانون الأوربي. على أية حال، إن غالبية عمليات الاستنساخ التي تجرى على مصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة على الإنترنت غير مؤهلة للدخول تحت هذه الاستثناءات. بعبارة أخرى إن كثيرًا من عمليات الاستنساخ التي تحدث لمصادر الإنترنت غير شرعية.

ومهما يكن من أمر، فإن صاحب حق التأليف قد لا يكون على علم بعملية الاستنساخ؛ لأن ذلك قد يحدث في نطاق ضيق نوعًا ما .. الأمر الذي يجعل من الصعب تحديد القائم على عملية الانتحال، وربما لا يكتشف الانتحال إلا بالصدفة البحتة فقط أو حينما ينبه إليه الزملاء. ومع أن القانون واضح في معالجة مثل هذه القضايا؛ إلا أن عددًا قليلاً من حالات التعدي والانتحال التي تحدث يوميًا على الإنترنت يتم التصدي لها بما يجعل المنتحل عرضة للمحاكمة القضائية[٧] ولعل هذا ما يدعم الانتقادات الموجهة لقانون حق المؤلف في عصر الإنترنت، ويرجع ذلك إلى أن معظم حالات الانتحال لا تواجه بعقاب رادع.

إن أهم الاستثناءات التي يتيحها قانون حق المؤلف في بيئة الإنترنت في المملكة المتحدة هو قانون "التعامل العادل". وفي واقع الأمر، إن قانون حق المؤلف لا يميز بين الوسائط الإلكترونية والمطبوعة، وهكذا فإنه لا يوجد مجال للتساؤل عن تطبيق التعامل العادل في البيئة الإلكترونية، وإنما السؤال الذي يفرض نفسه هو إلى أي مدى يطبق؟ وهناك من يرى أنه تبين من خلال الممارسة أن التعامل العادل لا يصلح للتطبيق إلا في البيئة الورقية دون البيئة الإلكترونية، ويرجع ذلك إلى سهولة استخدام المواد التي تيسر عملية الاستنساخ في البيئة الإلكترونية المتشابكة مقارنة ببيئة الطباعة/ التصوير الضوئي.

ولقد نتج عن العمل البناء بين كل "من لجنة نظم المعلومات Information System Committee المنبثقة من تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة The Higher Education Funding Counsils of the UK وجمعية الناشرين The Publishers Association - جمعية الناشرين التجاريين في المملكة المتحدة . مجموعة من القواعد التي ينبغي مراعاتها لتحقيق التعامل العادل في بيئة الإنترنت[٨]. وفي الحقيقة إن عنوان هذا التقرير لا يعكس محددات التعامل العادل بقدر ما يركز على الممارسة العادلة حيث وُجه النصح في هذه الوثيقة أساسًا للقائمين بممارسة الاستنساخ في قطاع التعليم العالي، ومن ثم فإنه ليس من الضروري أن يكون صالحًا للتطبيق في البيئات الأخرى. كما أن النصح يرتبط فقط بالأعمال التأليفية والتي لم تدخل في قواعد البيانات، وفي الوقت ذاته تجاهلت الوثيقة قواعد البيانات، والصور الثابتة والمتحركة، والتسجيلات الصوتية، والموسيقى، والوسائط المتعددة.

دور المنظمات المانحة لامتياز حق الاستنساخ :

في دول عديدة من العالم أنشئت منظمات تمنح حق الاستنساخ Reproduction Rights Organizations (RROS) كجزء من نظام حماية حق المؤلف. هذه المنظمات لها الحق كليًا أو جزئيًا من خلال وكلاء الناشرين الذين يمتلكون السلطة التي تمكنهم من منح هذه المنظمات، امتياز إعادة الإصدار الشرعي والقانوني للمواد التي يحميها قانون حق المؤلف مقابل رسوم محددة. ومن أهم الأمثلة على تلك المنظمات في المملكة المتحدة: وكالة الترخيص بحق التأليف The Copyright Licensing Agency (CLA) ووكالة الترخيص للصحف The Newspaper Licensing Agency (NLA). ومن المؤسف أن يقتصر إصدار هذه المنظمات لتصاريح الاستنساخ على المواد التقليدية، حيث إنه من النادر أن تغطي هذه التصاريح المواد الإلكترونية. لقد بدأت منظمات الاستنساخ البريطانية في تقديم تصاريح للاستنساخ الرقمي(٩)(١٠). ولقي هذا ترحيبًا واسعًا بالرغم من أنه جاء متأخرًا بعض الشيء. إن عدم انتشار تصاريح إعادة الاستنساخ الإلكتروني على نطاق واسع حتى الآن كان سببًا في غضب المستفيدين وارتبط ذلك بقصور إجراءات ضبط عمليات الانتحال التي يرغب أصحاب حقوق التأليف في إحكامها.. الأمر الذي أكد على أن حق المؤلف أداة غير مناسبة للتحكم في استخدام المعلومات.

أهمية العقود في الحفاظ على حقوق المؤلفين :

تعد العقود واحدة من أهم الموضوعات المتصلة بحق المؤلف. هذه العقود عبارة عن اتفاقيات (عادة . وليس دائمًا . ما تكون في شكل مكتوب) مع الأطراف التي تسمح للمستفيد من المواد المحمية بواسطة قانون حق المؤلف بإجراء عمليات كتحميل المواد الرقمية مثلاً والتي عادة ما لا يسمح بها قانون حق المؤلف، وتكون هذه الاتفاقيات مقابل رسوم محددة. وتعتمد مثل هذه العقود في واقع الأمر على رؤية المستفيد الأساس حينما تخضع المادة المستخدمة لحق التأليف من قبل إحدى المنظمات صاحبة الحق في إصدار تصاريح الاستنساخ. وهناك رأي يقضي بأن حق المؤلف في هذه الأيام لا يعدو كونه آلية تؤكد على قبول مثل هذه العقود. وعلى الجانب الآخر يوجد رأي ساعد على انتشار المسودة الإرشادية لقانون حق المؤلف الأوربي الجديد والقوانين ذات الصلة؛ يقضي هذا الرأي بأن الاعتماد في المستقبل سيكون على العقود أكثر من الاعتماد على القانون

وحده. على أي حال، ستكون العقود هي القاعدة لا سيما في البيئة الرقمية.

حماية حقوق ملكية قواعد البيانات :

إن كثيرًا من المواد المتاحة عبر الإنترنت هي في الأساس أجزاء من قواعد البيانات. ولقد سعت بعض الحكومات ومنها حكومة المملكة المتحدة على سن قانون لحماية حقوق ملكية قواعد البيانات(١١). وتعرف قاعدة البيانات الآن على أنها: "مجموعة من الأعمال أو البيانات المستقلة أو المواد الأخرى التي ترتب معًا بطريقة نسقية أو فنية، ويتاح كل منها على وسيط إلكتروني أو أي وسيط آخر، وقد تخضع كل قاعدة من قواعد البيانات للحماية بواسطة قانون حق المؤلف، وينطبق التعريف على المواد في شكليها المطبوع والمقروء آليًا.

وتتوافر الحماية لقواعد البيانات بصرف النظر عما إذا كانت تخضع كليًا أو جزئيًا لحق التأليف أم لا. ويؤدي ذلك إلى احتمالين الأول هو "حماية قاعدة البيانات" وقد تسير هذه الحماية في اتجاهين: أن تخضع قاعدة البيانات لقانون حق المؤلف + قانون حق استخدام قواعد البيانات، أو أن تخضع قاعدة البيانات لقانون حق استخدام قواعد البيانات فقط، وذلك فيما يتعلق بقاعدة البيانات وحقوق التأليف الخاصة بالمحتويات إذا ما كانت تخضع لحق التأليف. الاحتمال الآخر هو "حماية قاعدة البيانات"، فقط إذا كانت المحتويات المكونة لقاعدة البيانات ليس لها حقوق تأليف كمعظم الحقائق البسيطة. وطبقًا للمفهوم الخاطئ الشائع، فإنه دائمًا ما يُلحق بأي قاعدة بيانات كلا النوعين من الحقوق: حق المؤلف بالإضافة إلى حق استخدام قاعدة البيانات.

على أية حال، يعتمد مستوى الحماية الذي تتمتع به قاعدة البيانات على معيار آخر. فإذا كانت محتويات قاعدة البيانات تنطوي على إبداع فكري؛ فستحظى قاعدة البيانات بحماية حق المؤلف، بالإضافة إلى حق استخدام قواعد البيانات. وفي المقابل ستحظى قاعدة البيانات بحق استخدام قواعد البيانات فقط إذا لم تنطو محتوياتها على قدر من الإبداع والابتكار. وفي حالات قليلة لا ينطوي أي من محتويات قاعدة البيانات أو قاعدة البيانات ذاتها على أي قدر من الإبداع أو الابتكار وفي هذه الحالات لا تحصل قاعدة البيانات على أية حماية.

ولقد أدى ذلك إلى وجود مجموعة من الحقوق المتعارضة والمتداخلة المتصلة بقواعد البيانات. وأدى هذا التعارض إلى كثير من الانتقادات التي

وجهت إلى اللجنة الأوربية European Commission أثناء صياغة قانون حق استخدام قواعد البيانات EU Database Directive من كلا الطرفين: أصحاب حقوق التأليف، ومجتمع المستفيدين بسبب التعقيدات التي تضمنها، وتحاول الولايات المتحدة تعديل قانونها ليساير قانون الاتحاد الأوربي. التفاصيل الكاملة لموقف قواعد البيانات متاحة في المراجع (٥، ١٢، ١٣).

وتنقسم قواعد البيانات في الوقت الحالي إلى أربعة أنماط. الأول - قواعد بيانات تنطوي على أعمال لكل منها حقوق تأليف وفي نفس الوقت تحظى قاعدة البيانات في حد ذاتها بقدر من الإبداع والابتكار ومثال ذلك الصحف، الثاني - قواعد بيانات تنطوي على أعمال لكل منها حق تأليف ولا تنطوي قاعدة البيانات نفسها على أي قدر من الإبداع أو الابتكار ومثال ذلك قواعد بيانات التقارير السنوية للشركات العامة، الثالث - قواعد بيانات تنطوي على أعمال ليس لأي منها حقوق تأليف بالرغم من أنها تشكل في إجمالها قدرًا من الإبداع ومثال ذلك أدلة المعلومات الخاصة بالأفراد والمؤسسات Yellow Pages، الرابع - قواعد بيانات تنطوي على أعمال ليس لأي منها حقوق تأليف ولا تمثل قاعدة بيانات ككل أي شكل من أشكال الإبداع أو الابتكار ومثال ذلك أدلة التليفونات.

في الحالة الأولى تتوافر حماية مزدوجة تتمثل في حق التأليف بالإضافة إلى حق استخدام قاعدة البيانات، وتتحقق الحماية لكل عمل من خلال حق التأليف ولقاعدة البيانات ككل من خلال حق التأليف بالإضافة إلى حق استخدام قاعدة البيانات. أما في الحالة الثانية فيتوافر لكل تقرير حق التأليف كما يتوافر لقاعدة البيانات ككل حق استخدام قاعدة البيانات. وفي الحالة الثالثة تتمتع قاعدة البيانات بحق التأليف وحق استخدام قاعدة البيانات بالرغم من أن كل عمل فردي لا يتمتع بالحماية. وفي الحالة الرابعة تتمتع قاعدة البيانات بحق استخدام قاعدة البيانات طالما كان هناك استثمار واضح لكيانها.

هذا ويستمر حق استخدام قواعد البيانات مدة خمسة عشر عامًا ولا يجدد إلا عندما يتم تحديث جوهري لها، وبناءً على ذلك، فإن قانون حق استخدام قاعدة البيانات يقدم الحماية لمدة زمنية غير منتهية على المستوى النظري على الأقل. ومما يزيد الأمر تعقيدًا تلك الاستثناءات التي يتضمنها قانون حق استخدام قواعد البيانات والتي تختلف عن استثناءات قانون حق المؤلف

التقليدي بحيث لا يقدم قانون استخدام قواعد البيانات سوى استثناء (التعامل العادل) الذي يقضي باستثمار قواعد البيانات للأغراض غير التجارية كأنشطة التدريس والبحث.

ومن الواضح أن قانون حق المؤلف في الاتحاد الأوربي شهد تغييرات جذرية في العديد من بنوده لا سيمًا في تعيين الحد الأدنى من الإبداع الفكري الذي يشتمل عليه العمل كي يكون أهلاً للتمتع بحماية حق المؤلف، كما أنه ولأول مرة يتيح إمكانية استمرار الحماية للأبد.

تطبيق قانون حق المؤلف على مصادر الإنترنت :

مما لا شك فيه أن حق المؤلف ينطبق على مصادر المعلومات في بيئة الإنترنت، فرسائل البريد الإلكتروني والمواد المحملة على مواقع بروتوكولات نقل الملفات FTP، وخادمات الويب www وغيرها من المواد تخضع لقانون حق المؤلف طالما أنها ملتزمة بالمعايير القياسية التي من أهمها على الإطلاق؛ عنصر الأصالة أو الإبداعية الذي ينبغي توافره في أي عمل تأليفي. إن هذه المواد لا تقدم حقوق التأليف الخاصة بها تصاريح أو امتيازات للاستنساخ على نطاق واسع؛ فإذا ما قام شخص بإرسال رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى لوحة الإعلانات Bulletin Board. أو قائمة المناقشات Discussion List مثلاً؛ فإن ذلك ينطوي على تصريح أو إجازة ضمنية تمكن كل قارئ للقائمة من استنساخ الرسالة، بيد أن هذه الإجازات الضمنية لا تبرر استنساخ الرسائل على نطاق واسع.

ومن المنطقي ألا يقدم قانون حق المؤلف الحماية لا لعناوين المواقع الفردية على الإنترنت URLs ولا لعناوين البريد الإلكتروني الفردية أيضًا، ويعني ذلك أن من السهل استنساخها، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه البيانات تعامل على أنها حقائق مستقرة. وفي المقابل تتوافر حماية حق التأليف لمجموعات URLs وعناوين البريد الإلكتروني باعتبارها كشافات لمصادر الإنترنت مثل تلك المصممة بواسطة Yahoo، و FAQS (Frequently Asked Questinons)، ومن ثم يتوافر لهذه المواقع (قواعد البيانات) الحماية من خلال حق التأليف أو حق استخدام قاعدة البيانات أو كليهما .. الأمر الذي يجعل من استنساخ صفحة ويب Home Page خاصة بشخص ما وإدخال بعض التعديلات عليها لاستخدامها لأغراض شخصية إنما هو من قبيل الانتحال.

الحقوق الأخلاقية :

تعد الحقوق الأخلاقية أحد أهم الجوانب المتصلة بالاستنساخ النمطي وأنشطة الاقتباس

الأخرى على الإنترنت، وتشمل هذه الحقوق الحق في نسبة العمل إلى مؤلفه (وتستثنى من ذلك المواد التي يعدها الموظفون داخل هيئاتهم)، والحق في الاعتراض على أن يضاف اسم مؤلف ما إلى أعمال ليس له علاقة بها، بالإضافة إلى حق المؤلف في الاعتراض والتقاضي للضرر في حالة تعرض أعماله إلى عمليات غير لائقة من جانب أحد الأشخاص كأن يقوم شخص ما باستنساخ مادة ما ثم يقوم بكتابة مقدمة لهذه المادة، أو كأن يكتفي المنتحل بإضافة اسمه إلى اسم المؤلف الأصلي على النص، أو كأن يستنسخ المنتحل أجزاء من النص ثم يضيف إليها بأسلوبه ما انطوت عليه ضمنيًا أجزاء أخرى والتي توافر على إعدادها المؤلف الأصلي بصورة تسيء لعمله.

قضايا حق المؤلف المتصلة بمصادر الإنترنت :

تشهد ساحات القضاء الكثير من قضايا المؤلف المتصلة بالإنترنت لا سيما أمام المحاكم الأمريكية. وغالبًا ما تبين هذه القضايا حقيقة أساسية وهي أن المسئولية في معظم الأحيان دائمًا ما ترتبط بمورد خدمة الإنترنت Internet Service Provider (ISP) أو أي طرف آخر قد توجه إليه تهمة انتحال حق المؤلف مثل الموظفين والمؤسسات التعليمية. إن مورد خدمة الإنترنت وما في حكمه مسئول بصفة عامة عن أي عملية انتحال لحق المؤلف متى توافر شرطان: الأول - أن يكون مورد خدمة الإنترنت على علم بأن ثمة شيئًا غير قانوني يحدث، والثاني - أن يكون مورد خدمة الإنترنت متحكمًا فيما يوضع على النظام من مواد، فلكي يصبح مورد خدمة الإنترنت مسئولاً؛ ينبغي توافر كلا الشرطين السابقين.

ويعني ذلك أنه إذا قام مستفيد ما بتحميل الكثير من البيانات بصورة غير قانونية؛ ربما كان ذلك كافيًا لأن يقوم مورد خدمة الإنترنت باتخاذ الإجراءات اللازمة كأن يقوم بغلق حساب هذا العميل متى علم بحدوث مثل تلك التجاوزات. وإذا كان هذا جائزًا من الناحية النظرية، فإن مؤسسات تقديم خدمة الإنترنت ترى أنه من المستحيل ضبط البيانات التي يحملها عملاؤهم يوميًا ما لم يتم تحديد المواد التي تدخل تحت مظلة قانون حماية حق المؤلف وتلك المواد التي لا يتوافر لها مثل هذا الحق.

لقد أكسب القانون الأوربي الجديد الخاص بحماية حقوق المؤلفين مؤسسات تقديم خدمة الإنترنت أهمية كبرى في هذا التشريع، إذ وعدت اللجنة الأوربية EC بإصدار نشرة مختصرة تتركز حول مسئولية موردي خدمة الإنترنت. هذا وتجدر

الإشارة إلى أن كيفية تطبيق القانون على موردي خدمة الإنترنت ما زالت غير محددة بعد.

ويوجد بطبيعة الحال عدد من القضايا التي أدين أفراد لاستخدامهم واستغلالهم الإنترنت في توزيع وبث مواد تخضع لقانون حق المؤلف. من بينها برمجيات. على اعتبار أن ذلك يعد انتحالاً لحق المؤلف. فعلى سبيل المثال، تم إغلاق خدمة أولجا الشهيرة Online Guitar Archive (OLGA) في يونيو عام ١٩٩٨م بسبب خرقها وتهديدها لتشريعات وقوانين حق التأليف الموسيقي في الولايات المتحدة. لقد كانت أولجا تمتلك ٣٣٠٠ ملف يشتمل كل منها على تسجيلات موسيقية في أشكال تساعد الناس على تعلم كيفية العزف على آلة الجيتار.

وجدير بالذكر أن خدمات أولجا كانت تقدم بصورة مجانية كما أنها لم تنطو على أية شكل من أشكال الإعلانات ومع ذلك فقد توقفت عن توزيع وبث تسجيلاتها الموسيقية التي كانت موزعة على المواقع المختلفة في جميع أنحاء العالم؛ الأمر الذي خلف شعورًا عامًا من الغضب تجاه الإنترنت. على أية حال كانت أولجا نموذجًا صريحًا لقضايا حق المؤلف للمصادر المتاحة عبر شبكة الإنترنت.

وتتضح قوة الإنترنت من خلال فشل مجلس مقاطعة نوتنجها مشير في إنجلترا في إخفاء التقرير الذي أعده بعض الأكاديميين العاملين بأقسام الخدمات الاجتماعية التابعة لها والمتضمن على أحد الفضائح المحلية. لقد قام المجلس الذي أجاز قانون حق المؤلف بإخفاء التقرير المذكور فور الانتهاء من إعداده، ونشير هنا إلى حالة الغضب الشديد التي اعترت معدي التقرير بما دفعهم إلى نشر تقريرهم كاملاً على الإنترنت. وما أن نجح المجلس في استصدار توصية تقضي بحظر استنساخ التقرير داخل بريطانيا؛ إلا وقد فوجئ أعضاؤه بظهور التقرير في عدد كبير من المواقع التخيلية على الإنترنت في جميع أنحاء العالم.

وبعد محاولات صعبة ومضنية من المجلس لإلغاء هذه النسخ (المواقع) والتي تزايد عددها بصورة مطردة عن طريق القضاء في المحاكم المختلفة؛ اتخذ المجلس قراره بالتنازل عن مجهودات في هذا الصدد، ويعكس ذلك ما علق به نائب المجلس حين قال: "لقد واجهتنا التكنولوجيا بتطورات سريعة جعلت القانون غير قادر على التصدي لها"، وفي نهاية الأمر نصح المجلس بعدم جدوى استكمال إجراءات الدعوة القضائية مع إلزام المجلس بدفع مصاريف الدعوة. وتعكس هذه

القضية عدم استيعاب قوة الإنترنت غير المحدودة، حيث خلفت القضية السابقة على سبيل المثال إحساسًا بعدم قدرة القواعد والقوانين على التصدي للإنترنت، ويدعم ذلك عجز موظفي المجلس من توفير الحماية اللازمة لحقوقهم التأليفية الخاصة بالتقرير المشار إليه.

الربط :

تبرز معظم قضايا حق التأليف على الإنترنت التي تحظى باهتمام واسع عدم الرغبة في ترابط الصفحات، مثال ذلك قضية شركة تكيت ماستر Ticket master ضد ميكروسوفت[١٤]. ويشير تشارلز ورث Charlesworth إلى تجاهل اتفاقيات الإجازة التي توقع بين منشئ صفحات الويب Homepages والمستفيدين المتوقع قراءتهم لهذه الصفحات، ويستشهد في ذلك بتلك القضية (والتي ربما يشك في صحتها) التي طالبت فيها أسرة بنت متوفاة قامت بتصميم موقع ويب تذكاري بإدانة القائمين على الخدمة المسماة "طفلة الأسبوع" وذلك بسبب رفضهم ربط صفحتهم التذكارية بموقع الخدمة دون إذن مسبق. إن تلك القضايا ليست قضايا تقليدية لانتحال حق المؤلف، كما أنها تشير إلى بعض التعقيدات والصعوبات التي أوجدتها بيئة الويب.

وفي قضية مماثلة بين مؤسستين إعلاميتين شهيرتين هما جريدة Shetland Time، ووكالة أنباء Shetland News[١٢]، قاضت الجريدة وكالة الأنباء، وذلك لمنعها من عرض العناوين المستنسخة من صفحة الويب الخاصة بالجريدة على صفحة الوكالة. فحينما ينقر مستفيد على عنوان ما على موقع الويب الخاص بجريدة Shetland News، يُحال المستفيد إلى موقع الويب الخاص بوكالة أنباء Shetland Time حيثما يعرض النص الكامل للمقالة. وفي ضوء ذلك ادعت جريد Shetland Time أن هذا الربط Link ينتهك حق التأليف الخاص بعناوينها، وقد يؤدي خطأ إلى اعتقاد المستفيد بأن المقالة جزء من الأخبار بينما هي في الحقيقة مكتوبة بواسطة مراسلي جريدة Shetland Time. ومهما يكن من أمر، فقد حسم الطرفان القضية بدايةً بعيدًا عن المحاكم، حيث شملت التسوية الاتفاق على الآتي : أن تُظهر كل إحالة (ربط) لأحد عناوين موضوعات جريدة Shetland Time الشعار الخاص بها في كل مرة مع تخصيص لوحة خاصة تتيح الاتصال بصفحة عناوين الجريدة على الخط المباشر. وقبلت المحكمة هذه التسوية حيث قام القضاة بتناول المعلومات المتاحة على الإنترنت قياسًا على ما

يقدمه التلفزيون الكابلي من برامج[١٥]، إلا أن هذا التصور واجه انتقادات عديدة[٣][١٦]. والأكثر من ذلك أن اعتراف المدعى عليه بأن العناوين الفردية تخضع لحق المؤلف لم يكن مألوفًا من قبل، حيث تتفق معظم السلطات على أن الجملة الواحدة عادة مالا يحميها قانون حق المؤلف[١٧].

وتعد قضية Total News أحد النماذج الأمريكية للقضايا ذات الملابسات الشبيهة. وتركز هذه القضية على استخدام الإطارات Frames التي تُسيِّج مادة ويب خاصة بشخص ما، وهذه القضية أيضًا تم تسويتها بعيدًا عن المحاكم. ومن المعروف أن Total News وهي إحدى المؤسسات التي تقوم على جمع مصادر الأخبار المتاحة على الويب بما ينطوي عليه ذلك من استثمار للإطار التكنولوجي لمصادر الأخبار المعروضة، فعندما ينقر مستفيد ما على لوحة المصدر الإخباري؛ تظهر محتوياتها كاملة، وقد وضع عليها - على أية حال - عنوان Total News على الإنترنت (URL)، والشعار الخاص بها، والإعلانات التي تستثمرها. ودعا ذلك ستة من أصحاب هذه المحتويات وهم Reuters, CNN, Time Warner, The Washington Post, The Wall Street Journal, The LA Times.

إلى مقاضاة Total News بدعوى أن مثل هذا التأطير، ما هو إلا عمليات قرصنة مثلها في ذلك مثل انتحال المواد التي لها حق التأليف على الإنترنت"، وبناء عليه، وجهت المؤسسات سالفة الذكر تهمة إساءة استعمال وانتحال العلامة التجارية الخاصة بها إلى مؤسسة Total News، والسبب وراء ذلك هو عدم إيضاح مسئولياتهم تجاه ما تقدمه هذه المؤسسة من أخبار. وبالتسوية بعيدًا عن المحاكم، أقرت Total News بعدم أحقيتها في تأطير محتويات صفحات المؤسسات المدعية واستخدام علاماتها التجارية أو شعاراتها على الويب أو الاتصال بأي طرف ثالث يقوم بتأطير محتويات صفحات المدعين واستخدام علاماتهم التجارية على الإنترنت. وفي المقابل منح المدعون Total News امتيازًا للاتصال (الربط) بمواقعهم على الويب من خلال الربط التكويني Total Linksالذي قد يتاح من خلال بنط مميز.

ومن المثير للدهشة أن كلتا القضيتين تم تسويتها بعيدًا عن المحاكم فضلاً عن أنه لم يصدر بشأنهما أية أحكام قضائية وعلى أية حال، يمكن الخروج من ذلك بخلاصة مؤداها أن غالبية المؤسسات ترحب في معظم الأحيان بربط مواقعها على الويب مع المواقع الأخرى متى كان ذلك

ممكنًا، ومن ثم فهم دائمًا ما يرحبون بأن تعتلي عناوين مواقعهم على الإنترنت URLs القوائم التي تنتهي إليها عمليات البحث على الويب. وكقاعدة عامة فإن الربط البسيط مشروع وقانوني، لكن استخدام الإطارات Frames بما تنطوي عليه من محتويات يجب أن ينفذ فقط بعد استصدار التصاريح من أصحاب أو مالكي هذه الإطارات وما تحتويه من مواد.

ولقد اقترح مرشين Mirchin؛ أحد أشهر المحامين الأمريكيين العاملين في صناعة المعلومات[١٨] بأن قبول إحدى المؤسسات ربط موقعها مع مواقع أخرى هو شرط أساس لتنفيذ عملية الربط، وذلك للأسباب التالية :

- أن الربط قد يدعي على غير الحقيقة أن هناك علاقة مشاركة بين المواقع المختلفة. فعلى سبيل المثال، "انقر هنا لتصل لشركائنا" بينما في الواقع لا توجد أية علاقة بين هذا الموقع وذاك.
- أن الربط يستخدم العلامة التجارية أو الشعار الخاص بالمواقع التي يوجد بينها صلة ترابط، ويعني ذلك أنه قد يحدث انتهاك لحق استغلال العلامة التجارية، ومن هنا، فإن الربط باستخدام اسم المؤسسة أكثر أهمية من الربط باستخدام العلامة التجارية.
- أن الربط بأحد المواقع المخادعة قد يعقبه الربط بمواقع ممنوعة.
- أن الربط بموقع ما يحتاج ويتطلب وجود اتفاقية.
- أن الربط يعمل على تحويل الإعلانات من الموقع المحال إليه.
- أن الربط قد يسيء إلى القاعدة العامة من الآداب السلوكية.

وفي ضوء ما تقدم يصعب تحديد على من تقع مسئولية المحتويات التي تتيحها المواقع المتشابكة Linked مع موقع ما، فعلى سبيل المثال إذا قمت بالاتصال بموقع يتضمن مواد غير قانونية، فهل ستصبح مسئولاً عنها؟، ولهذا قد يكون من الأفضل أن تضع على موقعك ما يفيد بأنك مسئول فقط عن المعلومات المقدمة من خلال موقعك، وأنك لا تستحسن المواد التي تشتمل عليها المواقع المتشابكة مع موقعك؛ إلا أن هذا ضمان غير كاف لتوفير الحماية اللازمة لموقعك.

وبالتالي فإن عمل ربط في حد ذاته لا يعد انتحالاً تمامًا كما هو الحال بالنسبة لفهرس المكتبة الذي يخبرك بأنه يختزن كتابًا ما فليس

معنى ذلك أن تقوم بتصويره كلية. إلا أن التجاوز يعني أن يتعد التصوير العنوان أو تحاط مواد الويب من إبداع شخص ما بإطارات أخرى غريبة. وهكذا فإن تزايد عمليات الربط يؤدي إلى وجود الكثير من القضايا المتعلقة بالحقوق الأخلاقية.

قضايا حق المؤلف الأخرى المتصلة بالإنترنت :

مما لا شك فيه، أن حق المؤلف لمصادر الإنترنت يكفل الحماية لمصممي الإطارات الخارجية Frames لمواقع الويب سواء كانت مجرد رسم كروكي على ورق أم كانت مجموعة من صفحات الويب المبنية على هذا التكوين، كما أن خلفيات صفحات الويب يغطيها أيضًا حق المؤلف، ومن ثم يجب ألا تستنسخ. وربما يعد استنساخ الأعمال الموسيقية والصوتية من مواقع الويب انتحالاً ليس لحق المؤلف فقط ولكن أيضًا لحقوق أخرى مثل حق الأداء العلني.

ومن الأنشطة غير الواضحة المعالم من الناحية القانونية؛ تلك المجموعات من البريد الإلكتروني التي يتم تجميعها معًا. وفي هذه النصوص التجميعية لرسائل البريد الإلكتروني نجد أن بعضها في واقع الأمر مقتبس من رسائل بريدية سابقة ولا يعد ذلك توليفًا أو تأليفًا. فمثل هذه التآليف يجب أن يتم حمايتها بواسطة قانون حق المؤلف و/أو قانون حماية حق استخدام قواعد البيانات. على أية حال، لكي تتحقق الحماية اللازمة؛ على كل وحدة (رسالة بريد إلكتروني) أن تتمتع بالأصالة وأن يتوافر لها حد أدنى من الطول. فمثلاً، تقرر إحدى رسائل البريد الإلكتروني أنها تتفق كليًا وجزئيًا مع رأي فريد Fred ثم تُتبع ذلك بنسخة من كل أو أجزاء من نص سابق لفريد فقد لا يؤهل ذلك تلك الرسالة أن تعامل على أنها عمل له حق تأليفي. وهكذا، فبعض رسائل البريد الإلكتروني من التفاهة بما لا يمكنها من الحصول على حق التأليف، وفي المقابل، فإن الرسائل أو النصوص التجميعية تكون مؤهلة لأن تخضع لحماية قانون حق المؤلف متى اجتازت اختبار الإبداعية الفكرية فيما يتعلق باختيار وترتيب رسائل البريد الإلكتروني .

والسؤال الآن من يمتلك هذه النصوص التأليفية لرسائل البريد الإلكتروني؟ بالتأكيد ليس هو الوسيط The moderator أو مورد خدمة الإنترنت Internet Service Provider (ISP)، ومن المحتمل أن تنسب ملكيتها إلى كل المساهمين في صياغتها دون أن يمتلكها فرد بعينه. إن التأليف المشترك يعكس المشاركة التي لا تتيح القدرة على تحديد من كتب أي قطعة. وفي الواقع أن هذا لا

ينطبق على رسائل البريد الإلكتروني حيث إن كل وحدة مستقلة بوضوح ولا تنطوي على مشاركة في التأليف. أيضًا من المواقف غير المألوفة أن يكون لمثل هذه النصوص التأليفية من رسائل البريد الإلكتروني قيمة تجارية، وفي ظل عدم وضوح ملكية هذه الأعمال، فإلى أي حد تتمتع بالحماية، وبعبارة أخرى كيف يستطيع شخص ما في مثل هذه الظروف منع الآخرين من استنساخ رسائل البريد الإلكتروني؟ فهذا لا يتسنى إلا من خلال عقد الاتفاقيات المختلفة مع العملاء المستخدمين للنظام. وجدير بالذكر أن مثل هذه الاتفاقيات لا تستخدم في الوقت الحالي، وإذا كان الأمر يدفع بعض الأفراد إلى اليأس والشعور بالإحباط بسبب عمليات الاستنساخ التي لا تخضع لمعايير؛ فما يبعث على التفاؤل أن في ذلك ما يكسب بعض الأفراد القدرة على مقاضاة الآخرين في حالة تعرض أعمالهم للانتحال.

وتوجد آراء مثيلة بالنسبة لرسائل جماعات الاهتمام على الإنترنت Usent Newsgroup فما من أحد من الأفراد يمتلك أو يتحكم فيما يرسل. الأكثر من ذلك أنه إذا ما قام فرد بإرسال رسالة لأحد جماعات الاهتمام مثل : لوحة الإعلان Bulletin Board أو جماعة المناقشة Discussion Group فإن ذلك ينطوي على تصريح ضمني يبيح استنساخ هذه الإسهامات فيما بين أعضاء جماعة الاهتمام، ومن ثم فإذا قدمت هذه الجماعة من خلال أنظمة متعددة (Compu Serve, AOL, etc...) فإن ذلك إنما يعني امتداد التصريح إلى كل هذه الأنظمة. وبناء على ذلك فإن المشارك إذا فطن على أن عمله قد يستنسخ على نطاق واسع فإنه قد لا يقوم ببث رسالته إلى جماعة الاهتمام في المرة القادمة.

ماذا إذن عن محركات البحث Search Engines؟ من الواضح أن حق المؤلف بالنسبة للبرنامج المستخدم بواسطة محرك البحث إنما يختص بالمؤسسة التي أنشأت محرك البحث. ولكن من يمتلك حق التأليف لنتائج عمليات البحث على الويب؟ إن ناتج عملية البحث هي بلا شك كيان تجميعي يتطلب الحماية بواسطة حق المؤلف و/أو قانون حق استخدام قواعد البيانات. إن هذا الموقف لا يختلف كثيرًا عما أثير من تساؤلات حول ملكية حق التأليف بالنسبة لناتج عمليات البحث في قواعد البيانات المتاحة على الخط المباشر. ويوجد احتمالات لملكية حق التأليف المتصلة بناتج عمليات البحث. الأول. القائم بعملية البحث والذي استخدم المهارة واتخذ القرارات أثناء اختيار

مصطلحات البحث، والثاني. مشاركة القائم بعملية البحث لمحرك بحث الويب Web Search Engine والذي استخدم المهارة واتخذ القرارات أثناء اختيار صفحات الويب من الكشاف.

إن المشكلة التي قد تنتج بسبب اعتبار القائم بعملية البحث صاحب حق التأليف لناتج البحث هي أنه قد يقوم ببيع هذا الناتج. وما من سبيل تستطيع من خلاله المؤسسة صاحبة محرك البحث إيقاف ذلك إلا من خلال عقد اتفاقيات إجازة مع كل مستخدم من مستخدمي محرك البحث بما يكفل عدم إعادة بيع ناتج عمليات البحث على الويب. وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الاتفاقيات لم تخرج إلى حيز الوجود حتى الآن ومن الصعب تصور الشكل الذي ستكون عليه. ويمثل ياهوو؟ Yahoo نموذجًا مختلفًا لمحركات البحث، فإذا قام شخص ما بتصفح المقترحات التي يتيحها البرنامج دون إدخال مصطلحات بحثية؛ فإن القائم بعملية البحث ليس له أي حق من حقوق التأليف لما نتج من قوائم بحث. أما إذا أدخل القائم بالبحث مصطلحات بحثية محددة؛ فإن حق التأليف في هذه الحالة يرتبط بالقائم على البحث. كل هذا لا يتم تطبيقه إذ لم يفرض محرك بحث Yahoo على المستفيدين المستخدمين مصطلحات تعاقدية. وللأسف فإن القائم بالبحث لا يزال قادرًا على استنساخ عناوين الموقع على الإنترنت URLs والمواقع المتشابكة على الويب والتي يحددها البحث دون أي اهتمام بضرورة وجود تصاريح.

وفي حالة ما يطلق عليه بالنوافذ Gateways، مثل Biz/Ed، وSosig[١٩]، فإن المهارة واتخاذ القرار يكمنان في القدرة على تجميع عدد صغير نسبيًا من الروابط Links عبر مواقع الويب في محيط الموضوع المطلوب. وبشكل عام، إن المؤسسة التي تمتلك مجموعة النوافذ Gateways تستخدم المهارة في اختيار عناوين المواقع على الويب URLs التي تقترح على العميل الاتصال بها دون العناوين والتي تقترح تجاهلها. إن استنساخ ناتج البحث الذي أفرزته هذه النوافذ كليًا أو جزئيًا يعتبر انتحالاً واضحًا.

القانون الأوربي الجديد لحق المؤلف :

لقد كان هناك اهتمام واضح من اللجنة الأوربية بتطوير تشريعات حق المؤلف[٢٠] ونجحت اللجنة في تحقيق التناسق والتناغم بين بنود القانون فيما بين الدول الأعضاء منذ المسودة الأولى للقانون. ولم تلق الكثير من إرشادات اللجنة حول حق المؤلف أي أدنى جدل؛ بيد أن مشروعات اللجنة لاقت مصادمات واعتراضات من كلا الطرفين وطالبا بحقوق جديدة تتعلق بالاستنساخ[٢١]. وفي

ضوء ذلك قدمت مسودة القانون حقوقًا جديدة مثل: حق الاتصال، وحق التوزيع، وحق حماية النظم الفنية مثل نظم إدارة حق التأليف الإلكتروني Electronic Copyright Management (ECMS) Systems، والتي تعمل كوحدات مضادة للاستنساخ وتحمي حقوق إدارة المعلومات، كما تقدم بعض الاستثناءات المحدودة لهذه الحقوق الجديدة. إن السبب الأساس وراء الجدل المثار هو عدم شعور الكثير من أصحاب حق التأليف بأن ما يقدمه القانون كاف لحماية حقوقهم، كما أن المستفيدين يعترضون على ما تقدمه مسودة القانون لأصحاب حق التأليف من حقوق لا حصر لها.

إن قانون حق الاستنساخ يكسب أصحاب حق التأليف الحق في التحكم أو المنع المباشر وغير المباشر الاستنساخ العصري الجائر لأعمالهم أو لأجزاء منها بواسطة أي وسيلة وفي أي شكل. ويعني ذلك عدم إتاحة أي نشاط، سوى مجرد تصفح الأعمال على الشاشة. ويكسب حق التوزيع أصحاب حق التأليف الحق في توزيع أو بيع الأعمال. بينما يكسب حق الاتصال أصحاب حق التأليف الحق في التحكم أو منع اتصال العامة بأعمالهم بأي وسيلة لاسيما الشبكات. كما قدمت مسودة القانون أيضًا الكثير من الإجراءات والتدابير التي يمكن من خلالها مواجهة استخدام الأجهزة التي تستثمر التكنولوجيا الحديثة بما يكفل حق التأليف، ويمنع انتحال أي حق من الحقوق الإلكترونية لإدارة المعلومات.

لقد دعا قانون حق التأليف الجديد الدول الأعضاء إلى أن تأخذ في الاعتبار تفسير بعض بنود القانون بما يلائمها. وكانت هذه فكرة غير مألوفة إذ أن الغرض من المسودة هو الوصول إلى قانون موحد لحق المؤلف في أنحاء الاتحاد الأوربي. وتضم الاستثناءات التي قدمها القانون الجديد الاستنساخ للأغراض الشخصية، والاستنساخ للأغراض غير التجارية، والاستنساخ بواسطة المكتبات العامة والمتاحف والمؤسسات المثيلة الأخرى. التي تقوم بالاستنساخ لأغراض التعليم والبحث العلمي، والاستنساخ لصالح ضعاف السمع، والبصر، والاستنساخ بغرض كتابة التقارير عن الأحداث الجارية، والاستنساخ لأغراض الأمن العام.

وتجدر الإشارة إلى أن مسودة القانون آثرت تجنب موضوع محدد ألا وهو مسئولية موردي خدمة الإنترنت تجاه عمليات انتحال حق التأليف التي قد تحدث داخل أنظمتهم، وذلك لأن اللجنة الأوربية رأت أن هذه النقطة ستعمل على اتساع دائرة الخلاف، وأنها تستحق دراسة مستقلة.

إن الهدف الأساس الذي سعت إليه مسودة قانون حق المؤلف الجديد هو تحقيق التناغم بين فقرات القانون بين الدول الأعضاء. فمما لا شك فيه إن قوانين حق الاستنساخ ، وإتاحة الاتصال للعامة ، واستثناءات حق التأليف اشتملت على نقاط عديدة تختلف حولها الدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، يوجد اختلاف بين تطبيق القانون العادل في المملكة المتحدة واستثناء الاستنساخ للأغراض الشخصية في معظم الدول الأخرى داخل الاتحاد الأوربي. فمثلاً عرضت بعض الدول رسومًا على الاستنساخ للأغراض الشخصية بينما لم تفعل دول أخرى. للوقوف على تفاصيل مسودة القانون انظر[٢٢].

تضارب القوانين :

لم يكن التضارب بين القوانين مرتبطًا بظهور الإنترنت، فقد كان موجودًا في الأيام الهادئة التي سبقت ظهورها ، إلا أن الإنترنت ساعدت على دفع هذا النوع من القضايا للأمام كما أدت إلى تزايد مساحات التضارب بين القوانين المتناقضة. فعلى سبيل المثال، ماذا لو أن أحد الأشخاص في بريطانيا استخدم حاسبه الشخصي لتوجيه التعليمات لحاسب موجود في الولايات المتحدة بإرسال مادة منتحلة (غير قانونية) لحاسب آخر موجود في إيران؟ ماذا لو أن هذه المادة المنتحلة كانت تخرق القوانين في بعض الدول ولا تخرقها في البعض الآخر؟

إن قوانين الدولة تطبق على أراضيها. وهكذا ، فإن الفرد ربما يكون قادرًا على تقييم الأعمال التي قد تكون غير قانونية إذا ما نُفِّذت داخل المملكة المتحدة، أما إذا وقعت هذه الأعمال غير القانونية خارج حدود المملكة المتحدة، فإن المحاكم البريطانية قد لا تستطيع اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاهها. ولكن ماذا لو أن المادة المنتحلة أصبحت ترى بواسطة بعض الأشخاص في المملكة المتحدة عبر الويب؟ إن السؤال الأساس الذي يثار حاليًا ما قدرة النظم القانونية الحالية القائمة في جميع أنحاء العالم على السيطرة على الإنترنت؟ تذهب آراء عديدة إلى عدم قدرة النظم القانونية الحالية على الاضطلاع بذلك[٢٣].. الأمر الذي يحتم ضرورة الاعتقاد بضرورة إيجاد اتجاهات وطرق جديدة.

ومن الواضح أن تطبيق القوانين لا يتعدى الدولة التي صكتها. وبالتالي فإن معظم القوانين تقتصر على دولة واحدة أو في بعض الأحيان منطقة جغرافية تضم قومية واحدة (مجموعة دول تشترك في اللغة أو الدين أو السلالة ... إلخ). وبعض القوانين مثل قانون الاتحاد الأوربي يطبق

على مجموعة دول تربطها قومية واحدة. على أية حال، يحتاج القانون إلى التحديد الجغرافي كي يكون فعالاً، إلى جانب بعض الوسائل التي تعين في تفعيل القانون، فمن شأن ذلك أن يكفل التدابير التي تساعد على السيطرة على الموقف حتى وإن دعا ذلك إلى فرض عقوبات مالية على أولئك المتجاوزين. ويعني ذلك أن أي فرد يخرق أي بند من بنود القانون يجب أن يعاقب من الأجهزة التي تدعم القانون في الدولة. وفي نهاية الأمر، يحتاج تنفيذ القانون إلى جانب القوة التي توفر له الحماية إلى الشرعية أيضًا والتي تعني تصديق الحكومات عليه؛ لأن القانون دون مصادقة الحكومة عليه لا قيمة له حتى وإن وافق عليه السواد الأعظم من المواطنين.

إن كل جانب من جوانب حق التأليف للمصادر المتاحة عبر الإنترنت قد ينطوي على تضارب بين القوانين المتعلقة به، ومن بين تلك القوانين المتضاربة ما يتصل بالمواد غير الشرعية (المزورة) التي يتم استيرادها. وفي مثل هذه الحالات لا ينبغي أن يكون هناك تضارب بين القوانين من الناحية النظرية على الأقل؛ إذ إن استيراد مواد تتعمد انتحال حقوق المؤلفين يعد أمرًا لا أخلاقيًا، فعلى سبيل المثال إذا قام شخص يقيم بالمملكة المتحدة بتحميل مادة منتحلة على حاسبه الشخصي، فإنه قد يكون معرضًا لأن ترفع ضده الدعوى القضائية لاستيراده مثل هذه المادة. ونشير هنا إلى ضرورة توافر صفة العمدية ويتضح ذلك من خلال القضية الحالية التي تتعلق بملكية صور الأطفال الفاضحة المحملة على القرص الصلب بحاسب المدعى عليه؛ حيث كان تساؤل القضاة الأساس الذي اعتمد عليه الحكم في القضية هو هل قام المدعى عليه بتحميل الصور عن عمد.؟[٢٤] وفي النهاية تم دحض الادعاء بسبب عدم توافر صفة العمدية.

وينشأ التنازع بين القوانين نتيجة اختلاف القانونين في الدولة أو الدول التي يقيم بها الشخص المتصفح للموقع عن الدولة أو الدول التي يقيم بها الشخص الذي قام بتحميل هذه الصور. يتطلب إدانة أحد موزعي المواد المنتحلة إذن تحديد هويته ومكانه تمهيدًا لمحاكمته. وهكذا فإنه على سبيل المثال قد تقوم مؤسسة ما بإنشاء قاعدة بيانات ضخمة من المواد المنتحلة لحقوق المؤلفين في دولة تعالج قوانينها هذا الموضوع بشيء من التهاون، أو في دولة لا يتوافر بها أصلاً قانون لحق المؤلف ثم تضعها على الويب، وتدعو الناس من جميع أنحاء العالم بعد ذلك إلى تصفحها. وبالنظر

إلى موقف أصحاب حق التأليف للمواد أو الأعمال التي يحميها قانون قوي كالقانون الأمريكي لحماية حقوق المؤلفين مثلاً. والذي يتيح للمؤلفين مقاضاة أي فرد يقوم بتحميل هذه الصفحات على مستوى العالم. لوجدنا هؤلاء المؤلفين في مقاضاة ذلك القرصان لقيامه بانتحال مسئولية التأليف أمام المحاكم الأمريكية؛ فإن مثل هذه المواقف يعتمد بالضرورة على تواجد هذا المجرم على أراضي الولايات المتحدة أو على تواجده على أراضي أية دولة بينها وبين الولايات المتحدة معاهدة قوية لتسليم المجرمين.

على أية حال يتوقف تسليم المجرمين بين الدول على توافر ثلاثة عناصر هي :

أولاً : وجود معاهدة ثنائية لتسليم المجرمين .

ثانيًا : اعتبار التجاوز المزعوم جريمة في قانون كلتا الدولتين.

ثالثًا : أن تكون الإساءة المزعومة على قائمة الأعمال التي تستوجب الملاحقة القضائية والمتفق عليها بين الدولتين. ومن الملاحظ أن حقوق التأليف نادرًا ما تدرج في مثل هذه المعاهدات. وإذ لم يُطبق القانون في الدولة التي يقيم بها القرصان فليس على أصحاب المواد المنتحلة سوى الانتظار حتى يدخل هذا المنتحل إلى الأراضي الأمريكية.

ومن أكثر النقاط تعقيدًا ماهية الإجراءات التي يجب أن تُتخذ ضد الشخص أو المؤسسة التي تقوم بعمل مادة غير قانونية، أو ضد مورد خدمة الإنترنت الذي ساعد في عمل هذه المادة أو ضدهما متضامين؟ كما أشرنا سابقًا أنه قد استقر في الأذهان على مستوى العالم أن مورد خدمة الإنترنت قد لا يعد في كثير من الأحيان مسئولاً عما يحدث من تجاوزات، وإنما تقع عليه المسئولية فقط عندما يكون على علم بوجود مواد غير قانونية وعندما تكون لديه القدرة على غلق مصادر المعلومات غير القانونية.

ومن المسلم به أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل التحكم فيما يقرأه الناس على الإنترنت. فلقد حاولت بعض الدول مثل : سنغافورة ، وفيتنام، والصين، تصميم نظم فنية وقانونية للتحكم فيما يتاح لمواطنيها على الإنترنت. ولا ندري إلى أي درجة نجحت هذه النظم في ضبط التعامل مع الإنترنت، فالمواقع المادية لا يمكن تحديدها في عالم الإنترنت. فعلى الإنترنت لا يمكن لأحد أن يتعرف على مكانك، ولهذا السبب ضعفت قوى تلك الحكومات الوطنية على التحكم في سلوكيات المواطنين تجاه الإنترنت، ويعني ذلك أنه من الصعب تحديد مكان حدوث الانتحالات

المختلفة. إن الفضاء الإلكتروني Cyberspace ينطوي على اتجاه مختلف نوعًا ما فيما يتعلق بالشرعية، فهناك رأي قوي يرى أن الإنترنت ما هي إلا مجموعة من المشاركات الفوضوية ومع ذلك ينبغي أن تستمر على هذا النحو ولو لمدة، ويشير ذلك إلى المعارضة الشديدة تجاه التحكم في محتويات الإنترنت.

ولتوضيح الأمر، فإن حدود أنشطة التحكم تقتصر على عملية التحكم في الاتصال بالموقع المادي. ولا تزال دول عديدة تخشى على ثقافاتها القومية من فيضان الثقافة الأمريكية إذا ما توافر لمواطنيها إتاحة غير مقيدة لاستخدام الإنترنت. ويبدو أن التحكم الوقائي أو الموجه لمصادر الإنترنت قد يبوء بالفشل عما قريب. لقد صممت الإنترنت للعمل على أساس المواقع المنطقية أو التخيلية وليس على أساس المواقع الجغرافية (أنشئت في الأصل لحماية الاتصالات بين أجهزة الحاسبات في وقت الحرب النووية)[٢٥]. وفي ضوء ذلك فإن أي محاولة للحد من استقلال وحرية الرسائل التي يتم بثها من المواقع المادية قد يتسبب في إهدار كل الجهود كمن يحكم قبضته على قنبلة قابلة للإنفجار(٢٦). إن الموقع المادي ليس له وجود في عصر الإنترنت، فموقع الويب المؤسس في أورجواي قد يكون له تأثير سياسي سلبي على الصين في نفس الوقت الذي لا يكون له مثل هذا التأثير على أورجواي.

وفي ضوء ما تقدم ينبغي النظر إلى الفضاء الإلكتروني على أنه موقع "مكان" قانوني. ويوضح ذلك أمران: الأول: أن الفضاء الإلكتروني يجب أن يكون له قوانينه الخاصة، والآخر: وجود فروق جوهرية بين الفضاء الإلكتروني والفضاء المادي. إن استخدام هذه الاتجاهات الجديدة يعني أن الرسائل تكتب في الفضاء الإلكتروني وتخضع أيضًا لقوانين الفضاء الإلكتروني.

إن النقطة التالية هي ما يتعلق بصياغة القوانين التي ينبغي أن تطبق في الفضاء الإلكتروني وتجدر الإشارة هنا لعدم ضرورة تطابق قوانين الدول في هذا الصدد. ومن مزايا هذا الاتجاه أنه قد يساعد القوميات المختلفة حيث إن تطبيق القوانين سيقتصر على أولئك المتعاملين مع هذا العالم.

ما الجهة التي ستضطلع بسن قوانين الفضاء الإلكتروني؟ ما الموضوعات التي ينبغي أن تغطيها بنود القوانين؟ من سيرعى هذه القوانين ويعمل على تفعيلها؟ طالما أن هذه القوانين ستطبق على جميع الأفراد فلا بد إذن من وجود اتفاقية دولية، ويعني ذلك أن العمل قد ينفذ بواسطة المنظمة

الدولية للملكية الفكرية The World Intellectual Property Organization. إن تولي المنظمة الدولية مسئولية صياغة قواعد الاتفاقية سيزيد من فرص الاعتراف بها. وبمجرد اتخاذ القرارات بشأن توقيع العقوبات والجزاءات سواء من خلال المحكمة الدولية أم من خلال أي مؤسسات أخرى؛ سيتزايد التضارب بين القوانين؛ لأن كل دولة في العالم ستسعى إلى توفيق قوانينها المحلية مع قوانين الفضاء الإلكتروني، ومن ثم يمكن عقاب المخطئ داخل دولته.

يوجد في الواقع الكثير من الاعتراضات على مثل هذه الأفكار من الناحيتين النظرية والتطبيقية على حد سواء بيد أنه من الصعب إيجاد البديل. وتنادي معظم هذه الاعتراضات بأن الناس الذين سيدخلون إلى ويستخدمون الفضاء الإلكتروني ينبغي أن يضطلعوا بصياغة القواعد دون أن ينتظروا قيام المشرعين بذلك. إن الميزة الأخرى من وجهة نظر بعض المؤيدين لهذا الاتجاه هي التأثير المتواضع لما تقوم الولايات المتحدة به من محاولات لعرض قوانين وقواعد الويب الأمريكية على باقي دول العالم.

ما احتمالات استمرار حقوق المؤلفين في بيئة الإنترنت؟

يرى عدد من الخبراء أمثال Barlow - كما ذكرنا سابقًا - أنه ما من فرض لبقاء حق المؤلف في البيئة المتشابكة The Networked Environment[٢٧]. ما تأثير الثورات الإلكترونية الحالية على حق التأليف في جميع أنحاء العالم؟ قد تستطيع التكنولوجيا تقديم بعض آليات التحكم والضبط إلا أن طبيعة الوسيط نفسه تجعل من المستحيل منع عمليات استنساخ مواد المعلومات. وعلى الرغم من وجود بعض الوسائل التكنولوجية الآمنة مثل ملفات Adob,s Portable Document Format، والتوقيع الرقمي Digital Signuture؛ إلا أنه ولسوء الحظ يوجد طرق عديدة للخداع والتحايل حتى في ظل وجود النظم المعقدة لحماية المؤلف.

وبالرغم من انتشار عمليات الانتحال والقرصنة في جميع أنحاء العالم؛ إلا أن قضايا انتحال حق التأليف المنظورة أمام المحاكم لا تزال قليلة[٢٨]. ولا يعني ذلك تجاهل حق المؤلف بسبب الصعوبات التي تواجه أصحاب المواد في إثبات حقوقهم. كل منا يدرك مدى حاجة الإنسانية إلى صناعة المعلومات الإلكترونية، ومن ثم فلا بد من استمرار قانون حق المؤلف بالرغم من مشاكله المتعددة؛ فهو بمثابة الصخرة الأساسية التي ترتكز عليها تلك الصناعة. ومن أهم المشكلات التي تواجه القانون: تحديد ملكية رسائل البريد الإلكتروني ذات الطابع التأليفي، وتعريف الحدود

المسموح بها في عمليات الربط Linking، وتوصيف عمليات الانتحال وكيفية التعامل مع المتجاوزين. ومن الواضح أن معظم المشكلات التطبيقية مرتبطة بالتحكم في مصادر الإنترنت.

وتعكس نتائج مؤتمر المنظمة الدولية للملكية الفكرية المنعقد في ديسمبر ١٩٩٦م الحقوق الإضافية التي حصل عليها أصحاب حق التأليف ولا سيما أولئك الذين يحصِّلون أموالاً طائلة من وراء حق تأليف الأعمال الخاصة بهم[٢٩]. ومع ذلك يعد أصحاب حق التأليف أن هذا ما هو إلا جزء يسير من الحقوق التي ينبغي أن يخولها القانون. ويصنف أحد المؤلفين حقوق التأليف إلى فئات ثلاث هي[٣٠].

Metacopyright, Para Copyright, Pseudocopyrigt. أما المصطلح الأول فهو خاص بحماية قواعد البيانات من خلال قانون حق استخدام قواعد البيانات أو من خلال أي قانون آخر، ويعنى المصطلح الثاني بتوفير الحماية لحق التأليف المتعلق بنظم الإدارة الإلكترونية أو بالمعلومات الإدارية، بينما يعنى المصطلح الثالث بتوفير الحماية من خلال استخدام إجازات "النقر الفوري" Click On.

وينبغي أيضًا التركيز على الحقوق الأخلاقية. إن الإضرار بسمعة المؤلف من خلال بعض العمليات مثل عمليات الاقتباس الجائر للنص هو عمل لا أخلاقي في المقام الأول أكثر من كونه مجرد انتحال لحق التأليف. ويجب أن تنطوي قوانين حق المؤلف على التعديلات اللازمة بما يكفل الحماية لحقوق المبدعين على إطلاقهم (وليس المؤلفين فقط) في بيئة الإنترنت.

ويجب على المشرعين أن يجيدوا العمل تحت وطأة هذا الكم من الضغوط إذا ما أرادوا لقانون حق التأليف الاستمرار في مثل هذه البيئة المتشابكة؛ الإنترنت. وفي هذا الصدد يوجد ثلاثة طرق محتملة : الأول - ضعف أو تلاشي حق التأليف كما يرى Barlow وآخرون، والثاني - تعديل بنود القانون الحالي بما يكفل توفير الأساليب المناسبة التي تحمي المواد من الاستنساخ الذي أدت آليات الإنترنت إلى زيادته، الثالث - بقاء القانون الحالي لقدرته على توفير الحماية اللازمة. وفي ظل ذلك لا يعتقد بأن أهمية الاتفاقيات والعقود سوف تتضاءل بأي حال من الأحوال.

ونخلص من ذلك كله إلى حقيقة مؤداها أن حقوق المستفيدين والتي غالبًا ما يتم تجاهلها في المناقشات حول المستقبل؛ تحتاج إلى مزيد من التطوير. أما إذا ركز القانون على إكساب أصحاب

حق التأليف المزيد من الحقوق والقوى؛ فإن ذلك لن يكفل للقانون الاستمرار. ومن الواضح أنه إذا أردنا لقانون حق التأليف الاستمرار في عصر الإنترنت؛ فعلينا حينذاك التركيز على التعاون بين الطرفين: أصحاب حق التأليف والمستفيدين ومما لا شك فيه أن ذلك يعتمد بالدرجة الأولى على التفكير الإبداعي غير المسبوق من جانب المشرعين.

المصادر والمراجع

1- Barlow, J.p. Selling wine without bottles. In: Hugenholtz, P.B., ed. **The future of copyright in a digital environment**. The Hague: Kluwer, 1996. 169-188.

2- Hugenholtz, P.B., ed. The future of copyright in a digital environment. The Hague: Kluwer, 1996.

3- Gringras, C. The laws of the internet. London: Butterworths, 1997.

4- Phillips, J., Wall, R.A. and Oppenheim, C. The Aslib Guide to Copyright. London: Aslib, 1994.

5- Wall, R.A. Copyright made easier. 2nd ed. London: Aslib, 1998.

6- Oppenheim, C. the legal and regulatory environment for electronic information. Teltbury, wiltshire: infonortics, 1998.

7- Oppenheim, C. and Turner, M. Copyright and Internet fanxzines **Aslib Proceedings**, 51 (9), 1999, 290-301.

8- JIC/PA. Fair dealing guidelines. http://www. Ukoln. Ac. Uk services/elib/papers/pa/fair/intro. Html (visited 14 June 1999).

9- Copyright Licensing Agency. CLA and the digitisation of text. London: copyright Licensing Agency, 1998.

10- Grossman, W. The great digital dilemma. **The bookseller**, 29 January 1999, 28-30.

11- Copyright and rights in databases regulations 1997. SI No. 3032/1997.

12- Rees, C. and Chalton, D. Database law. Bristol: Jordans., 1998.

13- Giaverra, E. and Oppenheim, C. EU Database Directive: some clarifications. **SCOUL Newsletter**, 12, 1997, 6-7.

14- Charlesworth, A. Legal issues of the Internel. In: Armstrong D.J. and Hartley, R.J., eds. **New networks, old information**. London: UKOLUG, 1998, 125-140.

15- Copyright Designs and Patents Act 1988 (c48), Clause 7.

16- Harrison, R. Unacceptable Linking – is shetland relevant? **Computers and law**, 10 (1), 1999, 32-33.

17- spiers, D. shetland Times Ltd vs. Dr Jonathon wills and another. **Computers and Law**, 7 (5), 1997, 35.

18- Mirchin, D. Personal communication.

19- Biz/Ed, http://www. Bizednet. Briszac. Uk; sosig, http://www.sosig.ac.uk (both visited 14 June 1999).

20- Vandoren, P. Copyright and related rights in the information society. In: Hugenholtz., P. B., ed. **The future of copyright in a digital environment**. The Hague: Kluwer, 1996, 153-168.

21- European Commission. Draft Directive on copyright and Related Rights in the information society. 1999. http://curopa.eu.int/commldg15/en/intpropintprop/compyz.htmcvisited14june1999

22- Oppenheim, C. EC Draft Directive on Copyright and Related Rights in the information Society. **Journal of information Science**, 24 (6), 1998, 440-442.

23- Geller, P.E. Confliets of law in cyberspacc. In: Hugenholtz, P.B. ed. The **future of copyright in a digital environment**. The Hague: Kluwer, 1999, 27-48.

24- Hamilton, A. Caught looking revisited. **Computers and law**, 9 (4) 1998, 24.

25- Kahin, B. and keller, J., eds. Public access to the Internet. Cambridge, Mass.: MIT Press, 1995.

26- Johnson, D.R. and Post, D.G. Rise of law on the global network. In: Kahin, B. and Neeson, C., eds. **Borders in cyberspace**. Cambridge, Mass.: MIT Press, 1997, 3-20.

27- Arnold, S.E. Publishing on the internet. Tetbury, Wiltshire: Infonortices, 1998.

28- Gurnsey, J. Copyright theft. Aldershot, Hampshire: Aslib/Gower, 1995.

29- Giaverra, E. Copyright in Europe. In: 40 **Nordisk forum for bibliotekshefer**. Helsingfors, Norway: Nordinfo, 1998, 41-50.

30- Jaszi, P. Is this the end of copyright as we know it? In: **40 Nordisk forum for bibliotekshefer**. Helsingfors, Norway: Nordinfo, 1998, 58-65.